

التقرير الدولي للحرية الدينية في اليمن للعام 2018

المخلص التنفيذي

ينصُ الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة ، وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر كافة التشريعات. ويكفلُ الدستور حرية الفكر والتعبير "في حدود القانون" إلا أنه لا يتطرق لحرية الدين. يجرّم القانون استهجان الإسلام ، وتنصير المسلمين ، والردة عن الإسلام إلى دينٍ آخر. استمر الصراع الذي اندلع في عام 2014 بين الحكومة اليمنية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحركة أنصار الله الحوثيين الزيدية الشيعية حتى نهاية العام. وبينما استمر الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية في المنفى في المملكة العربية السعودية انتقل بقية أعضاء الحكومة إلى عدن في أكتوبر. لم تمارس الحكومة سيطرةً فاعلة على أجزاء كبيرة من البلاد . وعلى الرغم من أن أسباب الحرب كانت معقدة ، رافق العنف الطائفي الصراع الأهلي الذي وصفه مراقبون بأنه جزء من صراع إقليمي على السلطة بين إيران التي يحكمها الشيعة والسعودية التي يحكمها السنة."

حكم جهاز الأمن القومي الذي يسيطر عليه الحوثيون بإعدام البهائي حامد كمال محمد حيدرة بتهمة التجسس في يناير. وقد سُجن حامد حيدرة منذ عام 2013 واتهم بالردة والدعوة للبهائية والتجسس لمصلحة إسرائيل. وقد ظل حامد حيدرة في السجن بانتظار تنفيذ حكم الإعدام حتى نهاية العام. ووفقًا للجامعة البهائية العالمية ، قام جنودٌ مسلحون في أكتوبر باعتقال المتحدث الرسمي للبهائيين عبد الله الغلفي بصنعاء واحتجازه في مكانٍ مجهول لمدة ثلاثة أيام. وأفادت الجامعة البهائية العالمية أن محكمةً حوثيةً بصنعاء اتهمت أكثر من 20 بهائيًا بالردة والتجسس في سبتمبر. كما أفادت مجموعة من الخبراء المستقلين تتبع الأمم المتحدة باعتقال السلطات 24 شخصًا في تلك الحادثة ، بينهم 22 بهائيًا على الأقل. وأفادت منظمة العفو العام الدولية أن تلك التهم قد تُسفر عن إصدار أحكامٍ بالإعدام. ودعى خبراء الأمم المتحدة الخمسة " لإسقاط هذه التهم وتجريم ممارسات التمييز القائمة على أساس الدين". وأضاف الخبراء : "نكرّر دعوتنا لسلطات الأمر الواقع في صنعاء للوقف الفوري للاضطهاد الذي يتعرض له البهائيون". ووفقًا للجامعة البهائية العالمية فقد ظل ستة بهائيين في السجن بسبب ممارستهم لشعائرهم الدينية حتى أكتوبر". وفي خطابٍ ألقاه في مارس ، دعا زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي أتباعه للدفاع عن بلادهم ضد البهائيين الذين وصفهم بالكفار. ووفقًا لتقارير إعلامية ، عدلت السلطات الحوثية البطائق الجامعية لطلاب جامعة صنعاء وأعضاء هيئة التدريس بإضافة شعار الحوثيين "الموت لأمريكا ، الموت لإسرائيل ، اللعنة لليهود ، النصر للإسلام " إلى البطائق الجامعية. وادخل المشرف الثقافي الحوثي يحيى أبو عواضة مادةً إلزاميةً إلى مناهج الجامعة تحت عنوان "الصراع العربي الإسرائيلي". وتضمنت هذه المادة تمجيدًا لحزب الله وتنديدًا بالصهيونية. وقد اجتذب الانقسام الطائفي الناجم عن الحرب مع الحوثيين الزيديين مُجندين إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. وأجبرت القوات الحكومية الإماراتية المتحالفة مع المقاتلين القبليين المحليين تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على مغادرة المكلا خلال العام. وقد قام تنظيم القاعدة في جزيرة العرب أثناء سيطرته على المكلا بترسيخ وفرض تأويله الخاص للشريعة الإسلامية. واستمر التنظيم باحتفائه بتواجده ميداني في وادي بلحارث وعزان في شبوة ، ووادي عبيدة في مأرب ، ومدينة رداغ في البيضاء ، ولودر ووادي مودية في أبين. ويُقدّر عدد نُشطاء تنظيم القاعدة في جزيرة العرب داخل البلاد بنحو 6000 إلى 7000. وقد نشر خالد باطرفي ، أحد أبرز قيادات القاعدة في جزيرة العرب ، مقطعًا مرئيًا مُسجلًا في 23 يناير دعى فيه لشن هجمات بالسكاكين والمركبات ضد اليهود ردًا على قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل.

ووفقًا لتقارير إعلامية ، فقد قتل مسلحون مجهولون 27 إمامًا في عدن خلال العامين الماضيين حتى أغسطس ، كما استمر ظهور المواد المعادية للسامية في المطبوعات. وأفاد أتباع الطائفة اليهودية أن انخفاض أعدادهم صعب عليهم الاستمرار في ممارسة شعائرهم الدينية.

أصدر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية في 14 ماي بيانًا عبر فيه عن قلق الحكومة الأمريكية إزاء المعاملة التي تتعرض لها الطائفة البهائية في البلاد ، داعيًا الحوثيين إلى إنهاء معاملتهم غير المقبولة للبهائيين. ونشرت وحدة شؤون اليمن في 8 نوفمبر من مقرها الكائن في المملكة العربية السعودية ، بيانًا وقعته حكومات أستراليا وكندا وألمانيا والمملكة المتحدة ، أعربت فيه عن قلقها العميق إزاء سوء المعاملة التي يتعرض لها البهائيون في اليمن. كما صنف وزير الخارجية الأمريكية الحوثيين في 28 نوفمبر "كإيمانًا مثيرًا للقلق" ، وذلك وفقًا لقانون الحرية الدينية الدولية لعام 1998.

القسم الأول : الديموغرافيا الدينية

تقدر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إجمالي عدد السكان بنحو 28.6 مليون نسمة ، وذلك وفقًا لتقديرات يوليو 2018. ووفقًا لتقديرات عام 2010 ، فأكثر من 99% من السكان هم مسلمون ؛ إذ ينتمون إما إلى المذهب الشافعي السني أو إلى المذهب الزيدي الشيعي. وفي ظل غياب إحصاءات رسمية ، تقدر الحكومة الأمريكية عدد السنة بنحو 65% من تعداد السكان ، كما تقدر عدد الشيعة بقرابة 35% من تعداد السكان. وهناك أعدادًا مجهولة من الشيعة الإثني عشرية المقيمون أساسًا في الشمال ، ومن الإسماعيليين والصوفييين. يشكل اليهود والبهائيون والهندوس والمسيحيون ، وكثيرٌ منهم إما لاجئون أو أجانب مقيمون في البلاد بشكل مؤقت ، أقل من 1% من تعداد السكان. كما تظم الطوائف المسيحية كلاً من الطائفة الكاثوليكية الرومانية والطائفة الانجليكانية.

ويظم المذهب الإسماعيلي كلاً من طائفة المكارمة وطائفة البهرة. وقد فر العديد من البهرة إلى الهند بعد نشوب الصراع الدائر.

واستمرت أعداد الهنود الكبيرة بالانخفاض جراء استمرار العنف وعدم الاستقرار السياسي في البلاد. لا توجد تقديرات مؤكدة لعدد الأشخاص من ذوي الأصول الهندية المقيمين في البلاد أو أولئك الذين يمارسون الشعائر الهندوسية. وطبقًا لأحد المصادر ، فإن تعداد الرعايا الهنود المتواجدين في البلاد هو أقل من 3000 نسمة.

وتعدُّ الطائفة اليهودية الأقلية الدينية الوحيدة من السكان الأصليين غير المسلمين في البلاد. وتقدر بعض التقارير عدد اليهود المتبقون في البلاد بنحو 50 فردًا يتمركزون في صنعاء وريدة.

القسم الثاني : احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة ، كما يكفل الدستور حرية الفكر والتعبير "في حدود القانون" إلا أنه لا يتطرق إلى حرية الدين والمعتقد والضمير. وينص الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر جميع التشريعات ، رغم تعايشه مع القانون العلماني العام ونماذج من نظام القانون المدني في نظام قانوني هجين.

تقرير عن الحرية الدينية الدولية لعام 2018
وزارة خارجية الولايات المتحدة – مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

تشكل الشريعة الإسلامية أساس النظام القانوني في البلاد حيث تتعامل المحاكم الابتدائية مع القضايا المدنية والجنائية والتجارية والشخصية ، بينما تتعامل المحاكم غير الرسمية ، والتي تعمل غالبًا في المناطق الريفية ، مع القوانين العرفية بجانب الشريعة لتسوية النزاعات.

وينص الدستور على أن يكون الرئيس مسلمًا "ملتزمًا بتعاليم الإسلام" ؛ بيد أنه يجيز لغير المسلمين الترشح لعضوية البرلمان طالما أنهم "ملتزمون بتعاليمهم الدينية". لا يمنع القانون تشكيل أحزاب سياسية على أسس دينية ، إلا أنه يمنع هذه الأحزاب إدعائها التمثيل الأوسع لديانة ما ، أو معارضتها الإسلام ، أو تخصيص عضويتها لأتباع طائفة دينية بعينها.

ينص القانون الجنائي على أن الإدانة "المتعمدة" و "الملحة" للإسلام واعتناق دينًا آخر غير الإسلام هو ردةٌ وجريمةٌ يعاقب مرتكبها بالإعدام. ويمنح القانون المتهمين بالردة ثلاث فرص للتوبة ؛ فإن تابوا سقط عنهم حكم الإعدام.

يحرم قانون الأحوال الشخصية الزواج من الشخص المرتد. كما أنه يحرم على المسلمات الزواج بغير المسلم ، ويحرم على المسلمين الزواج من غير المسلمة باستثناء الكتابية (النصرانية ، اليهودية). ويشترط قانون الأحوال الشخصية على المرأة الحاضنة أن لا تكون مرتدةً عن الإسلام ؛ كما يشترط على الرجل الحاضن واحدة المعتمد (مع الطفل).

يحرم القانون تنصير المسلمين ، ويحدد عقوبة "السخرية" العامة من أي دين بالسجن لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات ، كما يحدد عقوبة السخرية من الإسلام بالسجن لمدة قد تصل إلى خمس سنوات.

ولا يتضمن القانون بندًا ينص على تسجيل الجماعات الدينية.

ووفقًا للقانون ، يتوجب على الحكومة السماح بتشييد مباني جديدة ، إلا أنه لا يذكر أماكن العبادة على وجه التحديد.

يتوجب على المدارس الحكومية تدريس الإسلام دون الأديان الأخرى ، إذ ينص القانون على أن تقدم حصص المدارس الابتدائية علومًا بالشعائر الإسلامية وتاريخ البلاد وثقافتها في إطار الحضارة الإسلامية ، كما يحدد القانون معرفة العقيدة الإسلامية كهدف للتعليم الثانوي. ويتطلب من المدارس الحكومية تدريس الطلاب السنة والشريعة نفس المناهج الدراسية ؛ ومع ذلك ، تشير المواد التعليمية إلى قيام المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بتدريس المبادئ الزيدية.

أسس الحوثيون ومسؤولون يمثلون المؤتمر الشعبي العام ، أكبر حزبي سياسي علماني في البلاد ، ويقومون في المناطق التي تخضع لسيطرة الحوثيين ، المجلس السياسي الأعلى في يوليو 2016. ويُعد المجلس السياسي الأعلى كيانًا يضم 10 أعضاء ، وقد أسس المجلس لإنشاء وتحديد هيكلًا حاكمًا لليمن في ظل النظام الذي يقوده الحوثي في صنعاء. وقد اعتبرت الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي المجلس السياسي الأعلى غير دستوري وغير شرعي.

والبلاد عضو في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الممارسات الحكومية

عاد مجلس الوزراء بقيادة رئيس الوزراء الجديد معين عبد الملك سعيد إلى عدن في أواخر أكتوبر ، باستثناء الرئيس هادي ونائب الرئيس علي محسن الأحمر ووزير الخارجية خالد اليماني ، الذين بقوا في المملكة العربية السعودية. وبالرغم من ذلك ، لم تمارس الحكومة سيطرةً قانونية وإدارية فعالة على معظم أنحاء البلاد.

وعلى الرغم من تعقيد أسباب الحرب ، صاحب العنف الطائفي الصراع الأهلي. وقد دخلت الحكومة في صراع عسكري مع أنصار الله (الحوثيين) منذ مارس 2015. كما فر كبار المسؤولين الحكوميين إلى المملكة العربية السعودية بعد أن سيطر الحوثيون على صنعاء في سبتمبر 2014 ووسعوا سيطرتهم على أجزاء مهمة من البلاد ، حيث طلب المسؤولون الحكوميون العون من المملكة العربية السعودية ودول إقليمية أخرى. فقد أشارت قناة (بي بي سي) "أن المملكة العربية السعودية وثمان دول عربية ذات الأغلبية السنية شنت حملةً جويةً تهدف إلى إعادة حكومة [الرئيس] هادي بعد أن شعرت بالقلق من صعود جماعة تعتقد أنها مدعومة عسكرياً من القوة الشيعية الإقليمية إيران". ووصف تقرير (بي بي سي) الصراع في وقتٍ لاحقٍ بأنه "جزءٌ من صراعٍ إقليمي على السلطة بين إيران التي يحكمها الشيعة والسعودية التي يحكمها السنة".

ووفقاً للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ووسائل إعلامية فقد دمرت الغارات الجوية للتحالف بقيادة السعودية أماكن للعبادة ومراكز دينية ، كما أوقعت ضحايا في أوساط التجمعات الدينية.

سمحت الحكومة قبل اندلاع الصراع العسكري الدائر باستخدام المعابد الهندوسية في عدن وصنعاء وكذا مباني الكنائس القائمة للخدمات الدينية للطوائف الدينية الأخرى. وبسبب الصراع الدائر لم تتوفر معلومات حول استخدام هذه الأماكن الدينية خلال العام.

وبرغم قولها إنها كانت على علمٍ بالإدخال القسري للزيدية الشيعية في مناهج المدارس في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون إلا أن الحكومة لم تتمكن من التحقق من محتوى المناهج الدينية التي تُدرس في بعض المدارس الخاصة. وقد التحق بعض المواطنين المسلمين بمدارس خاصة لا تدرس الإسلام ، حيثُ أن معظم الطلاب غير المسلمين هم من الأجانب، وقد التحقوا بمدارس خاصة. ووفقاً لوزارة الخارجية ، فتحت المدارس لبضع ساعاتٍ فقط في اليوم الواحد في الكثير من المناطق ، كما أغلقت أكثر من 2000 مدرسة بسبب الأضرار التي لحقت بها ، أو بسبب تواجد النازحين فيها ، أو بسبب إحتلالها من جماعاتٍ مسلحة.

انتهاكات ارتكبتها قوات أجنبية أو جهات فاعلة غير حكومية

وفقاً لتقارير إعلامية ، استمر الحوثيون في فرض سيطرتهم على البرلمان في صنعاء ، وعلى الرغم من فرار العديد من البرلمانيين ، استمر البرلمان بسن أجنداث تشريعية. واصلت الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وداعش ، وكذا الجماعات المسلحة والانفصالية الأخرى الإسهام في العنف الدائر.

ووفقاً لتقارير صحفية ، أجبرت القوات الإماراتية المتحالفة مع مقاتلين قبليين القاعدة في جزيرة العرب على مغادرة ميناء المكلا خلال العام. فأتت سيطرته على مدينة المكلا عمل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على فرض وترسيخ تأويله الخاص للشريعة الإسلامية. واستمر التنظيم باحتفازه بتواجدٍ عملياتي في وادي بلحارث وعزان في شبوة ، ووادي عبيدة في مأرب ، ومدينة رداع في البيضاء ، ولودر ووادي مودية في أبين. وبسبب الفراغ الأمني وانعدام الخدمات العامة في العديد من المجالات ، رعى تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب أنشطة عامة وشارك فيها في مناطق عدة سعياً منه لبناء سمعةٍ إنسانية وحاكمية في أوساط الناس. ووفقاً لتقارير صحفية وخبراء خارجيين ، تجنب التنظيم العدائية والتصادم مع القبائل ، مستغلاً وقته في كسب المزيد من المجندين ، واستكشاف مصادر جديدة للتمويل ، وإعداد قيادات شابة جديدة. وتقدر القوة الإجمالية للتنظيم داخل اليمن بين 6000 و 7000.

وفقاً لتقرير قُدم إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة ، احتفظت قيادة القاعدة ببنية قوية في جزيرة العرب ، لا سيما في اليمن، حيث استمر التنظيم بتخطيط وتنفيذ هجمات إرهابية في المنطقة وخارجها. اعتبرت قيادة تنظيم القاعدة هذه البلاد مسرحاً لشن هجمات شبيهة بحرب العصابات ومركزاً للعمليات الإقليمية. أفادت مصادر أن انعدام الحكومة المركزية القوية في البلاد وفر بيئة خصبة للقاعدة في جزيرة العرب لتأسيس نفسها. وقد أصدر حمزة بن لادن ، ابن أسامة بن لادن ، بياناً في مارس منوهاً بدور القاعدة في جزيرة العرب ، ومهدداً المملكة العربية السعودية ، حيث دعا أهالي جزيرة العرب إلى التمرد.

ونشرت قناة (بي بي سي) تقاريراً حول انتهاكات الحوثيين بحق المدنيين اليمنيين ، فقد ذكر صحفياً في قناة (بي بي سي) نقلاً عن تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن الحوثيين ارتكبوا أعمال عنفٍ وتعذيب بحق مدنيين يمنيين "تعرضوا للضرب بهراواتٍ حديدية ، والجلد والتكبير إلى الجدران ، والضرب على الأقدام ، والتهديد بالإغتصاب". وأفادت تقارير عدة عن قصف الحوثيين لمدنٍ مثل تعز والحديدة ، ما أسفر عن مقتل العشرات من المدنيين الأبرياء.

ووفقاً لشهود عيان محليين وتقارير إعلامية دولية ، دمرت القوات الحوثية أكثر من 750 مكاناً للعبادة في اليمن ، بما في ذلك أماكن للعبادة في مراكز ذات نسب سكانية مرتفعة مثل تعز وعدن.

ووفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش ، حكمت السلطات الحوثية في 2 يناير على حامد كمال محمد حيدرة بالإعدام بتهمة التخابر مع المقر الإداري للبهائيين في حيفا بإسرائيل. ولا يزال البهائي حامد حيدرة الذي سجنه جهاز الأمن القومي منذ عام 2013 بتهمة الردة ونشر البهائية والتجسس لصالح إسرائيل رهن الإعتقال. قال ممثلون عن البهائية إن ظروف احتجاز حامد حيدرة سيئة مع محدودية الرعاية الطبية و الزيارات الأسرية ، وأنه قد تعرض للتعذيب. وقد ظل حامد حيدرة في السجن بانتظار تنفيذ حكم الإعدام حتى نهاية العام.

وذكرت الجامعة البهائية العالمية أن قاضياً دعا إلى حل جميع المجالس البهائية. ووفقاً للجامعة البهائية العالمية ، اعتقل جنود مسلحون في صنعاء المتحدث باسم البهائيين عبد الله العُلفي وهو في طريقه إلى السوق في 11 أكتوبر ، حيث عصب الجنود عيني العُلفي واقتادوه إلى مكانٍ مجهول ، وأطلقوا سراحه بعد ذلك بثلاثة أيام.

ووفقاً للجامعة البهائية العالمية ، إتهم الحوثيون في 15 سبتمبر أكثر من 20 بهائياً بالردة والتجسس خلال جلسة استماع في إحدى المحاكم بصنعاء. لم تبلغ السلطات البهائيين أو محاميهم بشأن جلسة المحاكمة التي عُقدت بحضور القاضي والإدعاء ومسؤولين آخرين في المحكمة فقط. وفي جلسة محاكمةٍ لاحقة عُقدت في 29 سبتمبر ، طلب القاضي من الإدعاء نشر أسماء المتهمين في إحدى الصحف ، كما أمر بتجميد ممتلكات المتهمين إلى حين إصدار المحكمة قرارها. وذكرت الجامعة البهائية الدولية أن ستةً بهائيين لا يزالون مسجونين حتى أكتوبر بسبب ممارستهم لشعائرهم الدينية ، وأن من بينهم حامد حيدرة.

وأفادت منظمة العفو الدولية أن تلك التهم قد تسفر عن صدور أحكام بالإعدام. وبالإشارة إلى الحادثة ذاتها ، أفادت مجموعة من الخبراء المستقلين التابعة للأمم المتحدة عن قيام السلطات باعتقال 24 شخصًا ، منهم 22 بهائيًا على الأقل. ودعى خبراء الأمم المتحدة الخمسة إلى "إسقاط هذه التهم وتجريم ممارسات التمييز القائمة على أساس الدين". وأضاف الخبراء قائلين : "نكررُ دعوتنا لسلطات الأمر الواقع في صنعاء للوقف الفوري لاضطهاد الذي يتعرض له البهائيون".

وفي خطابٍ مُتلَفز ألقاه في 23 مارس ، دعا زعيم الحوثيين عبد المالك الحوثي أتباعه للدفاع عن بلادهم ضد البهائيين ، والذين وصفهم بالكفار و "الشياطين" زاعمًا أنهم يحاربون الإسلام. وقد أفادت الجامعة البهائية العالمية أنه وعقب ذلك الخطاب أعادت عدة مواقع إخبارية وسلطات دينية نشر وترديد تصريحات زعيم الحوثيين بشأن البهائيين ، كما عقدت وزارة الإعلام وجامعات حكومية ندوات ومؤتمرات وورش حول كيفية الرد على الحرب المذهبية التي شنّها البهائيون.

وخلصت مجموعة الخبراء المرموقين التابعة للأمم المتحدة بشأن اليمن أن الحوثيين "ارتكبوا أفعالاً قد ترقى إلى جرائم حرب ، بما في ذلك المعاملة القاسية والتعذيب وانتهاك كرامة الأشخاص". وقد وثق الخبراء اعتقال الحوثيين للطلاب والمدافعين عن حقوق الإنسان ، والصحفيين ، وأتباع الطائفة البهائية ، وأولئك الذين يعتبرونهم خصومًا سياسيين.

ولا يزال الحوثيون يعتقلون أحد البهائيين منذ عام 2015 ، بتهمة تهريب التراث الثقافي اليمني والتجسس لمصلحة إسرائيل.

أفاد ممثلون عن الطائفة المسيحية عن قيام الحوثيين بتكثيف إجراءات الرقابة والتفتيش وذلك قبل إندلاع النزاع العسكري الدائر ، مما دفعهم لأن يكونوا أكثر حذرًا رغم استمرارهم بارتداء الملابس الدينية التي تُبَيِّنُ انتمائهم للطائفة المسيحية.

أفادت تقارير من المناطق الشمالية والتي تقع تقليديًا تحت سيطرة الحوثيين عن استمرار الحوثيين في محاولاتهم لفرض عاداتهم وتقاليدهم المذهبية على غير أتباع المذهب الزيدي ، بما في ذلك منعهم للموسيقى ومطالبتهم النساء بالانتقاب.

ووفقًا لتقارير إعلامية ، قام الحوثيون بتعديل البطائق الجامعية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء بإضافة الشعار الحوثي "الموت لأمريكا ، الموت لإسرائيل ، اللعنة على اليهود ، النصر للإسلام" إلى البطائق الجامعية. وأشارت تقارير عن قيام الحوثيين بتغيير المناهج في الجامعات الواقعة في المناطق التي تخضع لسيطرتهم ، وذلك لفرض معتقداتهم المذهبية والسياسية. وقد أدخل المشرف الثقافي الحوثي يحيى أبو عواضة مادةً إلزاميةً إلى مناهج الجامعة تحت عنوان "الصراع العربي الإسرائيلي" ، حيث تضمنت هذه المادة تمجيدًا لحزب الله وتنديدًا بالصهيونية.

نشر خالد باطرقي ، أحد أبرز قيادات القاعدة في جزيرة العرب في 23 يناير ، مقطعًا مرئيًا مسجلًا دعى فيه لشن هجمات بالسكاكين والمركبات ضد اليهود ردًا على قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل.

ذكرت قناة العربية السعودية أن نحو 25000 حاجًا يمنيًا أنوا شعائر الحج في أغسطس 2018 منهم قرابة 7000 حاجًا أتوا من

مناطق تخضع لسيطرة الحوثيين. وقد أفاد وزير الأوقاف الدكتور أحمد عطية أن الحجاج اليمنيين دخلوا الحدود إلى السعودية عبر معبر الوديعة الحدودي فقط. ورفض الوزير عطية مزاعم الحوثيين عن قيام السعوديين بتسييس الحج ، منوهاً أن الحجاج اليمنيين وصلوا إلى مكة بيئسراً. ووفقاً للصحافة الإقليمية ، فرض الحوثيون رسوماً على الحجاج وأغلقوا مكاتب السفريات والحج التي رفضت الإمتثال لذلك. أغلق الحوثيون 28 مكتباً للحج في صنعاء حتى يونيو. وأفادت تقارير عن مصادرة الحوثيين لجوازات بعض اليمنيين ومنعهم من عبور الحدود إلى المملكة العربية السعودية.

ووفقاً لتقارير إعلامية ، حول الحوثيون مسجداً في قرية الجريبة في منطقة الدريهمي بالحديدة إلى تكتة عسكري مُحصنة ، حيث طردوا إمام المسجد وأهالي القرية.

القسم الثالث : إحترام المجتمع للحرية الدينية

وفقاً لتقارير إعلامية ، قتل مسلحون مجهولون 27 إماماً في عدن خلال العامين الماضيين حتى أغسطس ، كما استمر ظهور المواد المعادية للسامية في المطبوعات.

وأفاد أعضاء في الطائفة اليهودية أن انخفاض أعدادهم صعب عليهم الاستمرار في ممارسة شعائرهم الدينية.

استمر المسلمون الإسماعيليون في الشكوى من التمييز المُمارس ضدهم ، كما أعاق اندلاع الصراع قدرة الإسماعيليين الهنود من أداء الحج في الأماكن ذات الأهمية الدينية لديهم داخل البلاد.

القسم الرابع : سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركتها

علقت وزارة الخارجية الأمريكية أعمال سفارتها في صنعاء في 11 فبراير 2015 ، وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية ، وقد استأنفت السفارة أعمالها كوحدة لشؤون اليمن في البدء من جدة في المملكة العربية السعودية ، ثم انتقلت إلى الرياض في سبتمبر 2018. وخلال لقاءاتهم مع مسؤولين من الحكومة اليمنية شدد المسؤولون الأمريكيون على أهمية الحرية الدينية والتسامح والحوار بين الأديان ، وقد أكد مسؤولو الحكومة اليمنية كعادتهم تأييدهم لهذه المبادئ ، كما انتقدوا الحوثيين لاضطهادهم الأقليات الدينية.

أصدر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية في 14 مايو بياناً أعرب فيه عن قلق الحكومة الأمريكية حيال البهائيين في اليمن ، داعياً الحوثيين إلى إنهاء تعاملهم غير المقبول بحق البهائيين قائلاً : "لقد استهدف الحوثيون الطائفة البهائية بالخطابات التحريضية علاوةً على موجة الاعتقالات ، واستدعاءات المحاكم ، واتخاذ عقوبات بدون أي إجراءات قانونية عادلة وشفافة. وتشير هذه الأعمال التي وقعت العام الماضي إلى نمطٍ مستمر من سوء المعاملة التي يتعرض لها البهائيون في اليمن. ويبدو أن هذه الأعمال هي محاولة للضغط على البهائيين اليمنيين للتخلي عن معتقداتهم".

نشرت وحدة شؤون اليمن بياناً في 8 نوفمبر وقعته نيابةً عن الولايات المتحدة ، كما وقعته حكومات أستراليا وكندا وألمانيا والمملكة المتحدة ، أعربت فيه عن قلقها العميق إزاء المعاملة السيئة التي يتعرض لها البهائيون في اليمن. وأضاف البيان :

"نشارك الآخرين دعوتنا الحوثيين للإفراج الفوري عن جميع البهائيين المحتجزين لديهم ، فاحترام الحرية الدينية هو اللبنة الأساسية في صرح السلام والازدهار في اليمن".

صنفت وزارة الخارجية الأمريكية الحوثيين في 28 نوفمبر "كيانًا مثيرًا للقلق" ، وذلك وفقًا لقانون الحرية الدينية الدولية لعام 1998.